الخميس ٢٨ آب ٢٠٠٨م □ ٢٧ شعبان ١٤٢٩هـ □ السنة ٤٦ □ العدد ١٢٣٧٤



### «إذا توفرت القناعة لدى كل الأطراف»

# باسيل: يمكن خصخصة الخلوي قبل الانتخابات

أعلن وزير الاتصالات جبران باسيل «أننا في صدد ورشة عمل حقيقية، ستؤدي إلى تحقيق معدّلات نمو عالية في اقتصادنا، وسنمضي بالتعاون مع الهيئة والقطاع الخاص في هذا المسار». ووعد رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة بجعل الاتصالات المحرك الاساسي للدورة الاقتصادية والقفز بلبنان قفزة واحدة عشر سنوات الى الامام في غضون عشرة أشهر.

كلام باسيل وشحادة جاء خلال مؤتمر صحفي عقد امس في مركز بيال، لمناسبة اطلاق الهيئة الناظمة للاتصالات التقرير السنوي الاول الذي تضمن انجازاتها وخططها المستقبلية بعنوان «خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان».

حضر الحدث وزير الداخلية المحامي زياد بارود وعدد من النواب، الوزير السابق مروان حماده، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي انطوان خير، والمدير العام في وزارة العدل عمر الناطور، والمدير العام لوزارة الاتصالات رئيس «اوجيرو» بالوكالة الدكتور عبد المنعم يوسف، ورئيس محكمة الاستئناف في بيروت مروان كركي وعضوي مجلس ادارة الهيئة محاسن عجم وباتريك عيد وحشد من الفاعليات وموظفي الهيئة ووزارة الاتصالات والمعنيين بشؤون قطاع الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وممثلين عن جمعيات حماية المستهلك.

استهل الوزير باسيل كلمته بتناول المشاريع المشتركة بين الوزارة والهيئة، معتبراً أن دورها مهم جداً وأساسي في مسألة تنظيم القطاع. واشار إلى ان الظروف السياسية التي كانت قائمة لم تسمح للجميع بالقيام بدورهم كاملا نتيجة عدم تطبيق القانون ٤٣١ تطبيقاً تاما.

فقال: إن صلاحيات الهيئة واضحة بموجب القانون، وتسمح لها ان تكون السند الأساسي لتنظيم القطاع كما يجب، اسوة بما هو حاصل في معظم دول العالم.

ورأى أن المشكلة تكمن في عدم تطبيق القانون بشكل كامل، نتيجة عدم إجراء التعيينات اللازمة في شركة «ليبان تيليكوم»، ما سبّب الوضع الحالي المتّسم بالالتباس».

وأكد أن الوزارة تدرك تماماً طبيعة الصلاحيات الممنوحة للهيئة، و«نحن نعتبر أننا نمر بمرحلة انتقالية، ونتمنى في خلالها استمرار التعاون بين الهيئة وكل المديرين بالوزارة، بانتظار إجراء تعيينات «ليبان تيليكوم»، بما يؤدي إلى تفاهم على كل شيء بخصوص الصلاحيات والواجبات»، لكنه شدّد قائلا «نحن متفقون مع الهيئة على السياسة العامة لقطاع الاتصالات».

وتحدّث عن خصخصة قطاع الهاتف الخلوي، فقال «إن هذا الأمر بديهي واساسي، ولا أحد يناقش فيه، باعتباره أمراً أساسياً بالنسبة إلى الدولة، والسير بالسار الإصلاحي بموجب «باريس ـ٣»، وهذا أمر مساعد للاقتصاد الوطني، وسيكون له انعكاسات مفيدة على المستهلك من خلال توفير خدمات عالية المستوى باسعار أقل، والطريق الأقصر هو خصخصة الهاتف الخلوي».

وعن تحرير القطاع، قال باسيل «نحن متّفقون على هذا الأمر، وعلى تشجيع القطاع الخاص على ضخ مزيد من الاستثمارات والاستفادة من المهارات اللبنانية الموجودة في الخارج، وهذا أمر يمكن تنفيذه، خصوصاً أن الهيئة المنظمة تعدنا بتكثيف عملها على توزيع الترددات وإصدار التراخيص لشركات نقل المعلومات».

وأضاف: «هذا ما يوجب على الوزارة تامين سعات محلية ودولية اكبر بكثير من تلك المتوافرة اليوم. لقد بدأنا بكل التحضيرات وفي خلال الأسبوع الجاري أو أول أيلول المقبل، سيكون لدينا سعات إضافية تؤمّن للسوق كل ما هو مطلوب».

وقال «هذا أمر مفيد جداً، إلى جانب الكابلات الدولية التي ستعمل ابتداء من ٢٠١٠، وحتى ذلك الحين سوف نسعى لتامين السعات المطلوبة. هذا بالنسبة إلى موضوع الحزمة العريضة».

وفي موضوع شركة «ليبان تيليكوم» قال باسيل «هذا ليس خياراً، بل نص عليه القانون، وعلينا تطبيقه، لكنه ينتظر التعيينات التي يجب أن نضعها في إطارها السياسي كي تتم، ونتمنى أن تكون الكفاءة هي الأساس، وسنعرض على مجلس الوزراء أهمية إجراء التعيينات، لأن لا تنافس حقيقياً في السوق من دون هذه الشركة وإعطائها كل الفرص للانطلاق. ويجب أن تكون لها الأولوية في هذا المجال، ولا يعني ذلك احتكاراً وحدّاً من المنافسة العادلة، بل هي المشغّل الوطني الذي يجب أن يكون عنواناً كبيراً، وما يوجد عندنا من كفاءات يعطيها فرصة للتميّز بدور ريادي على مستوى المنطقة».

وأضاف: إن «هذه خطوط عريضة نحن متفاهمون عليها مع الهيئة المنظمة للاتصالات، وأتمنى الا يكون في هذا القطاع أحد لديه رأياً آخر بهذا الشأن».

وأردف «سنعمل معاً لنعطي الهيئة الإمكانات لعملها، وسنمنحها قدرات اكبر من تلك المعطاة لها اليوم. ولتسهيل عملها سنؤمّن لها الإمكانات لأن المطلوب منها كثير جداً، وهي تحتاج إلى الإمكانات كي تحققه، لا سيما أنها هيئة مستقلة ويجب أن تكون لديها هذه الإمكانات».

وقال: «إن التفاهمات مع الهيئة المنظمة في هذه المرحلة ستاتي بصورة طبيعية، وسنمضي على هذا الطريق». وقال: «وعدتنا الهيئة بإنجاز توزيع الترددات وجهوزيتها لمنح التراخيص اللازمة لكل الشركات قريباً، ولا تزال تراخيص الحزمة العريضة الوطنية اليوم قيد النقاش».

وأشار إلى الجهود المشتركة التي بذلتها الوزارة بالتعاون مع الهيئة في موضوع حماية المستهلك، لا سيما لجهة السوق السوداء في البطاقات المدفوعة سلفاً»، مضيفاً «في موضوع التشويش الحاصل يفترض ان ننكّب معاً وسريعاً على معالجته لأنه يهرّب كثيراً من المداخيل».

وفي ملف مراكز الإتصال الدولي، قال الوزير إن «ثمّة تفاهم قائم مع الهيئة المنظمة في هذا الشأن، وعلى مقدّمي الطلبات أن يستعدّوا قريباً لأن طلباتهم ستُبتّ. وهذا أول إنجاز حققناه بالتعاون مع الهيئة، وسيُعلن عنه قريباً جداً».

وختم بالقول «نتمنى أن نعطي الإشارات الإيجابية لكافة العاملين في القطاع. نحن في صدد ورشة عمل حقيقية، ستودي إلى تحقيق معدّلات نمو عالية في اقتصادنا، وسنمضي بالتعاون مع الهيئة والقطاع الخاص في هذا المسار».

## شحاده

وفي كلمته عبر د. شحاده عن تقديره اولاً لما ورد في البيان الوزاري لحكومة الارادة الوطنية الجامعة، لاعتبارها قطاع الاتصالات محركاً اساسياً للاقتصاد الوطني وتشديدها الالتزام بحتحرير قطاع الاتصالات وفتح السوق امام الاستثمار الخاص وامام المنافسة مع تعهدها حماية حقوق المستهلكين».

وقال: «اجتذاب الاستثمارات وخلق فرص العمل في قطاع الاتصالات مسالتان تحتلان المرتبة الأولى في سلم أولويات سياسة الحكومة اللبنانية، التي يبقى دورها فاعلاً في الإصلاحات الهيكلية لتحرير السوق، خصوصا وان الهيئة المنظمة جاهزة ومستعدة تمام الاستعداد للتنفيذ الفوري».

واردف: «إن لبنان، الذي كان بلدا يتصدر كل دول المنطقة مستوى في ميدان الاتصالات قد اصبح اليوم في ذيل اللائحة. فعلى سبيل المثال لا الحصر معدلات الاختراق المتدنية (فهي لا تتخطى ٢٠ في المئة في سوق الهاتف الثابت، و٣٠ في المئة في سوق الهاتف الخلوي)، وعدد الخدمات المتوافرة ونوعيتها، وتاخير تقديم الخدمات الجديدة، ونسبة السعر إلى الجودة».

واستطرد قائلا: «تاكلت الشبكات المتوافرة بسبب قلة الاستثمار وضعف المنافسة. وفي غياب خدمات متطورة، بتنا نعاني نوعية متدنية باسعار مرتفعة، عوضا من ان نتمتع بنوعية مرتفعة واسعار منخفضة. وفي غياب هيكلية حديثة ترعى تطوير القطاع، بات السؤال المطروح اليوم هو: هل بإمكاننا الانتقال سريعا بلبنان من موقعه الحالي إلى مركز الصدارة الذي كان يحتله سابقا، اعتمادا على شبكات اتصالات حديثة ومتطورة؟ وهل بإمكاننا اجتذاب الاستثمارات بمئات ملايين الدولارات، وخلق الاف من فرص العمل للشباب اللبناني؟. بإمكان الهيئة ان تجيبكم بنعم، بإمكاننا تحقيق ذلك، لأننا نملك خطة واضحة، مبنية على تجارب عالمية نطرحها عليكم اليوم بخطوطها العريضة بعد ان كنا قد طرحناها للاستشارة العامة في نيسان ٢٠٠٨ تحت عنوان «برنامج تحرير قطاع الاتصالات»، لكن الهيئة، وحدها، برغم الجهود الجبارة التي قامت وتقوم بها، تحتاج إلى دعم الجميع، وإلى شروط موضوعية يتوجب على كافة الشركاء تامينها».

## محاور أساسية

ثم تناول الدكتور شحاده ٣ محاور أعتبرها أساسية لعمل الهيئة، وتناول في المحور الأول ملف الهاتف الخلوي، حيث قال إن الهيئة تعمل على تحرير السوق وإدخال المنافسة إليها عبر عملية الخصخصة والتحرير. وقد وضعت الهيئة، بالاشتراك مع المجلس الأعلى للخصخصة ووزارة الاتصالات، دفتر الشروط واقترحت آلية شفافة وتنافسية لخصخصة الخلوي تؤمن أعلى مردود للخزينة، وأعلى درجات المنافسة، ومشاركة واسعة للجمهور اللبناني عبر الاكتتاب العام باسهم الشركات التي ستشملها الخصخصة.

وقال إن «الهيئة، إذ تلتزم بالخصخصة، تؤكد أنه إذا ما قررت الحكومة خلال الأسابيع القادمة خصخصة الهاتف الخلوي، فستظهر نتائج الخصخصة في ربيع عام ٢٠٠٩، بما ينعكس انخفاضا جذريا في الأسعار وتحسين نوعية الخدمات وضخ استثمارات ضخمة في البلد. ونحن على أتم الثقة من تحقيق ذلك، إذ بؤمن دفتر الشروط (الذي سبق واعددناه) طيفا واسعا من المنافع للمستهلك والشركات والاقتصاد الوطني عموما، من خلال زيادة استعمال خدمات الاتصالات، وتوسيع مروحة الخيارات، وخفض الأسعار، وتوفير تقنيات وخدمات جديدة، والوصول إلى مناطق مفتقرة إلى هذه الخدمات».

وإضافة إلى الشركتين الفائزتين بالمزايدة العالمية، اوضح الدكتور شحاده أن «المشغل الوطني سيحصل، فور تشركته، على رخصة لتقديم خدمات الخلوي وقد بدات الهيئة بإصدار الأنظمة التي ستؤمن لشركة «اتصالات لبنان» فرصة للمنافسة، ومن أهمها التجوال الوطني (National Roaming) وخدمة نقل رقم الخلوي (Mobile Number Portability)».

وفي المحور الثاني، تطرق الدكتور شحاده إلى موضوع «الحزمة العريضة» (Broadband)، حيث تعمل الهيئة على ٣ مبادرات رئيسية تساعدها على تحقيق منافسة في خدمات «الحزمة العريضة».

وفي المحور الثالث المتعلق بشركة «ليبان تيليكوم»، شدد الدكتور شحاده على «حرص الهيئة على إنشاء الشركة، وعلى تامين كل شروط نجاحها من خلال الترخيص والأنظمة، ومن ذلك تامين ترددات خاصة بها كي تقدم خدمات الجيلين الثاني والثالث، إضافة إلى تخصيص نحو مليوني رقم للخدمات الخلوية، وإصدار الأنظمة التي ستسمح لشركة «اتصالات لبنان» بمنافسة المشغلين الآخرين بسرعة وفعالية، ومن أهمها التجوال الوطني (National Roaming) وخدمة نقل رقم الخلوي (Mobile Number Portability)».

وقال: «هذا ما نحضر له التزاما منا تجاه شركة «ليبان تيليكوم»، ونحن على استعداد لنبحث مع إدارتها الجديدة تامين فرص نجاحها في سوق تنافسية. وإن التسريع في عملية تعيين أعضاء مجلس إدارة شركة «اتصالات لبنان» سيؤدي إلى تشجيع الاستثمارات وزيادة قيمة الشركة وإرساء ارضية ثابتة للعمل بين المشغلين في السوق، فضلا عن زيادة المنافسة في سوقي الهاتف الثابت والخلوي وخدمات الحزمة العريضة وخدمات الاتصالات الأخرى».

## حوار

ثم جرى حوار بين الوزير باسيل والدكتور شحاده قالب حلوى أعد بالمناسبة، قبل أن يتوجه الجميع إلى مأدبة الغداء.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"